تشخيص الإستراتيجي واستشراف آفاق التنمية في أفق 2030 بولاية توزر

معطيات عامة

تاريخ الإصدار: جوان 2009

هيكل التنفيذ: ديوان تنمية الجنوب بالتعاون مع خبراء في إطار مشروع " دعم قدرات المؤسسات وهياكل التنمية الجهوية في مجال النهوض بالاستثمار الخاص"، برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي (P3A).

الهيكل المستفيد: ديوان تنمية الجنوب ومختلف الفاعلين الجهويين

طبيعة الوثيقة:

دراسة استراتيجية	✓
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل / تقرير	

أهّم المجالات التي تطرقت إليها الوثيقة:

- المجال الديمغرافي والاجتماعي؛
- المجال الاقتصادي؛
- الإمكانيات والمخاطر؛
- فرص الاستثمار المتاحة؛
- ريادة الأعمال .

الملّخص:

- **عناصر التشخيص :**

1. تقديم الإقليم؛
2. نتائج التشخيص؛
3. الرهانات الاستراتيجية؛
4. الرؤية الاستشرافية المشتركة.

- **أهّم الإستنتاجات:**

تم من خلال التشخيص الاستراتيجي لتطوير ولاية توزر اختيار أربع توجهات وذلك وفقا للمشاكل التي تم تحديدها وطموحات الأطراف الفاعلة لمستقبل الجهة :

1. سلسلة من الواحات الحية المرتبطة بالبلاد، بباقي الجهات والعالم؛
2. المحافظة على الموارد البيئية وتثمينها ؛
3. التطور الذي يفكر في الوجود؛
4. الجريد، إقليم لليقظة، الحوار والعمل.

- **التوصيـات:**

بالاستناد على التشخيص الاستراتيجي لولاية توزر تمكن الخبراء من الوصول إلى رؤية مشتركة، هادفة، ممكنة وفعّالة. وترتكز هذه الرؤية على التوجهات الاستراتيجية التالية:

1. **التوجه الأول : سلسلة من الواحات الحية المرتبطة بالبلاد، بباقي الجهات والعالم**
   - تسهيل ربط المنطقة (المادي والافتراضي)، بسرعة وسهولة وبتكلفة أقل ؛
   - النهوض بالفلاحة بالاعتماد على تعصير المسح العقاري، تنويع المنتوج الفلاحي والرفع من جودته ؛
   - دعم السياحة المستدامة التي تخلق ثروة محلية ؛
   - فسح المجال لتنمية صناعية متنوعة وغير ملوثة ومقتصدة للمياه ؛
   - هيكلة إنتاج الصناعات التقليدية: متنوع، ذو قيمة مضافة عالية وباستخدام المواد الخام المحلية ؛
   - دعم إحداث قطب جامعي والبحوث العلمية يشع على المستوى الوطني والجهوي.
2. **التوجه الثاني :المحافظة على الموارد البيئية وتثمينها**
   - التصرف في الموارد المائية بطريقة جماعية واقتصادية للغاية ؛
   - دراسة ورصد من أجل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح والحرارية) ؛
   - الحفاظ على النخيل (الفلاحة الواحية ذات3 طوابق ، ومنع المكننة ، وإعادة تأهيل وتثمين نظام الري القديم) ؛
   - رفع مستوى الوعي لدى السكان لبناء رؤية بيئية جديدة .
3. **التوجه الثالث : التطور الذي يفكر في الوجود**
   - دراسة وتقييم للثقافة وللعادات والتقاليد كواسطة للروابط والهوية الجماعية ؛
   - الحفاظ ونشر نظام رعاية صحية فعّال ؛
   - تعليم وتدريب الشباب القادة، المتحمسين، المبدعين والمبتكرين ؛
   - إحياء التضامن لخدمة العدالة الاجتماعية ؛
   - تعزيز الجمعيات المشاركة في إدارة الشؤون المحلية.
4. **التوجه الرابع : الجريد، إقليم المراقبة، الحوار والعمل**
   - الحفاظ على اللجنة التوجيهية (متابعة تقييم المشروع ومدى تأثير الإجراءات التي يتم تنفيذها) ؛
   - ضمان قيادة سياسية للمشروع الإقليمي ، فيما يتعلق بالإجراءات (الخطط) والتدابير المصاحبة التي يتم تحديدها ؛
   - إنشاء جهاز تقني لمرافقة تفعيل المشاريع (تحديد احتياجات وأهداف ووسائل التنفيذ والميزانية والتمويل والمتابعة وتقييم) ؛
   - تحديد المستويات الجيدة للتدخل والجهات التي ستتولى الإشراف لتطوير الإجراءات الملموسة ؛
   - إنشاء مرصد إقليمي (لتحديث المعلومات والمراقبة).